العرب
الإثنين 2019/07/22
السنة 42 العدد 11415

مقابلة مع داود أوغلو تتسبب في إقصاء صحافيين

الطرد عقوبة مفضلة للسلطات في حال عدم قدرتها على سجن الصحافيين

تتنوع أساليب الحكومة التركية في معاقبة الصحافيين المنتقدين لها أو الذين كسروا الحظر عن شخصيات معارضة وأوصلوا أصواتهم إلى الرأي، لكن يبدو أن الطريقة المفضلة أصبحت طرد الصحافيين خصوصا عندما تكون الخطوط الحمراء التي تجاوزوها لا تكفي لسجنهم.

معاقبة الصحافيين تقيد وسائل الإعلام

أنقرة - تسببت مقابلة أجراها ثلاثة صحافيين مع رئيس وزراء تركيا الأسبق أحمد داود أوغلو في فصلهم عن العمل بعد 24 ساعة فقط من بثها على موقع يوتيوب، في تكريس لتوجه قديم للحكومة بمعاقبة الصحافيين عند عدم قدرتها على محاكمتهم بتهم الدعاية الإرهابية أو إهانة الرئيس التركي.

ووفق ما ذكرت تقارير عدة لوسائل إعلام تركية، يخضع داود أوغلو لرقابة وتقييد في تحركاته من قبل حزب العدالة والتنمية الحاكم، وتلغى خطاباته وتتم مقاطعة مراسم تسلمه للجوائز بالخارج، كما اشتكى أحمد داود أوغلو من وجود حظر سري على وسائل الإعلام خلال السنوات الثلاث الماضية.

ونشر الصحافي عاكف بكي الذي أجرى المقابلة مع كل من ياووز أوغان وإسماعيل سايمان، تغريدة على تويتر قال فيها "نحن مللنا من الطرد، ولكن من يطردوننا لا يملون أبدا".

وبدوره الصحافي ياووز أوغان كتب تغريدة "لا يسلم أي عمل جيد من العقاب في تركيا"، وقد حظيت تغريدات الصحافيين بتفاعل كبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وكسر أحمد داود أوغلو صمته الطويل حيال طرد الصحافيين الثلاثة، وتساءل عما إذا كانت الجهة التي تقف وراء طردهم تركية أم روسية، لاسيما أن الوسيلة الإعلامية التي أعلنت خبر طردهم كانت "راديو صوت روسيا".

وقبل أيام قليلة أعلن داود أوغلو أنه سيكشف قريبا في برنامج تلفزيوني عن أخطاء الرئيس رجب طيب أردوغان وعلاقته بتنظيم الإخوان.

وأوضح الكاتب الصحافي صباح الدين أونكبار، في مقال له على الموقع الإخباري التركي "أوضه تي.في"، الأربعاء الماضي، أن "أوغلو كشف عن نيته هذه خلال لقاء جمعه مؤخرا بنائب رئيس الوزراء السابق علي باباجان، الذي انشق عن العدالة والتنمية قبل نحو أسبوع، ويستعد لتأسيس حزب سياسي جديد".

وسبق أن اتهمت الصحافية نيفسين مينغو، المذيعة السابقة في قناة "سي. أن.أن.ترك"، الرئيس التركي بإعطاء أوامر بطردها من المحطة، بعد سبب تعليقها على قصر اجتماع بين أردوغان والرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وتتعرض حرية الصحافة في تركيا في عهد أردوغان لتضييق كبير منذ فرض حالة الطوارئ على إثر محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو 2016، حيث تم إغلاق أكثر من 150 مؤسسة إعلامية في تركيا، بالإضافة إلى فتح دعاوى بحق المئات من الصحافيين ومحاكمتهم دون أي مستند قانوني.

وحسب منظمة مراسلون بلا حدود، في مؤشرها العالمي لحرية الصحافة لعام 2019، بسبب هذا التضييق احتلت تركيا المرتبة الـ157 من أصل 180 دولة، وذلك بسبب وجود أكبر عدد من الصحافيين وراء القضبان وتصاعد الضغط الحكومي على وسائل الإعلام المعارضة.

> رئيس الوزراء التركي الأسبق أحمد داود أوغلو اشتكى من وجود حظر سري على وسائل الإعلام منذ ثلاث سنوات

وأعلنت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إحصائيات للعام القضائي الماضي 2018، تفيد بأن تركيا خالفت المادة العاشرة، الخاصة بحقوق الحرية الفكرية وكفالة حق التعبير عن الرأي، ضمن الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، وقد تم التصريح بأن هناك أكثر من 40 دعوة قضائية ضد تركيا بهذا الشأن.

ولا يقتصر انتهاك الحكومة على الصحافيين، بل تعدت ذلك للمواقع الإلكترونية، فقد أعلنت تركيا في وقت سابق من العام 2017 حجب موقع ويكيبيديا الإلكتروني بسبب احتوائه على معلومات تربط الدولة التركية بالجماعات الإرهابية. ولم تكن المرة الأولى التي تعلن تركيا فيها حجب مواقع إلكترونية، فقد حجبت موقع تويتر أيضا لساعات في العام 2015، بعد رفض الموقع الاجتماعي حذف مشاركات تدعو للمظاهرات على وقع مجزرة برسوس.

وبحسب ما أكدت مراسلون بلا حدود، بعد القضاء على العشرات من وسائل الإعلام والاستحواذ على أكبر مجموعة إعلامية في تركيا من قبل مجموعة مؤيدة للحكومة، تشدد السلطات التركية على ما تبقى من التعددية، ولا تزال هناك عدة وسائل إعلام تتعرض للمضايقة والتهميش.

وتسيطر الحكومة الآن على حوالي 90 بالمئة من وسائل الإعلام التركية بعد أن اشترت مجموعة دميرورن الإعلامية الموالية للحكومة مجموعة دوغان الإعلامية.

ووافق البرلمان التركي العام الماضي على مشروع قانون يمنح المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون التركي سلطة تنظيم جميع أنواع البث عبر الإنترنت، في حين أن الكثيرين في تركيا أصبحوا يعتمدون على المحتوى الإخباري عبر الإنترنت، حيث أن المواقع الإلكترونية والمدونات ووسائل التواصل الاجتماعي على الإنترنت ظهرت كمركز للمعارضة.

ووفقا للعديد من جماعات حقوق الإنسان، تعد الاعتقالات السابقة للمحاكمة لأكثر من عام هي المعيار الجديد في حين أن الأحكام بالسجن لمدة طويلة شائعة بحق الصحافيين.

وقالت منظمة مراسلون بلا حدود "وصلت الرقابة على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت إلى مستويات غير مسبوقة وتحاول السلطات الآن السيطرة على خدمات الفيديو عبر الإنترنت".

مرصد عراقي يطلق لائحة سوداء لأعداء الصحافيين

بغداد - أعلن مرصد الحريات الصحافية في العراق أنه أعد "لائحة سوداء" تتضمن أسماء شخصيات "تكن العداء لحرية الصحافة والتعبير في البلاد".

وقال ممثل مرصد الحريات الصحافية في العاصمة الأميركية واشنطن، إن "اللائحة السوداء تم إطلاقها بالفعل وتضمنت اسما واحدا، يكن العداء بوضوح للصحافيين ووسائل الإعلام وستُحدّث هذه اللائحة تباعا لتضم أسماء من يعلنون عداءهم لحرية الصحافة بشكل سافر".

وكشف بشار المندلاوي أن "القائمة التي تصدر بثلاث لغات هي: العربية والكردية والإنكليزية، تضمنت اسم النائب عن محافظة البصرة كاظم فنجان الحمامي، بالاستناد إلى شتمه صحافيين داخل مبنى السلطة التشريعية العراقية، فضلا عن تصريحه بأنه قادر على استخدام الضرب، واللجوء إلى المحاسبة العشائرية".

ولفت إلى أن "هذا الأسلوب الذي يصدر من برلماني يُعتبر خرقا قانونيا، ودستوريا يتنافى مع روح النظام الديمقراطي".

وأكمل المندلاوي أن "العمل على اللائحة سيكون بأثر رجعي، وستشمل أسماء شخصيات وجهات متنفذة من سياسيين وعسكريين ووزراء وأعضاء برلمان ورؤساء أحزاب قمعت الصحافيين، واستهدفتهم، وتورطت في تهديد وقتل عدد كبير منهم وفقا لتقارير وثقها مرصد الحريات الصحافية منذ عام 2003".

ووفقا للمندلاوي، قال المرصد إنه سيعمد بمساعدة خبراء دوليين إلى تحديث اللائحة السوداء بشراكة منظمات دولية ومستشارين في مجالي القانون، وحقوق الإنسان بالاعتماد على القوانين المحلية والدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن قائد عمليات البصرة الفريق قاسم نزال قد استُبعد من اللائحة السوداء كونه قدم اعتذارا للصحافيين بعد تصريحاته المخالفة لعمل وسائل الإعلام في العراق.

وعن محاولات حصر التغطيات الإعلامية في البصرة بالمنتمين لنقابة الصحافيين العراقيين فقط، حذر مرصد الحريات الصحافية من أن ذلك سيضع أصحاب هذا القرار تحت طائلة المحاسبة القانونية الصارمة، لأن القانون في العراق لا يلزم الصحافي الانتماء لنقابة الصحافيين.

عندما يغيب التحري في الوقائع تكون الصحافة أدنى من الهاوية

محمد شلبي
باحث تونسي في الإعلام

من فعل أو قال ماذا، أين ومتى، كيف ولماذا، هي أسئلة ستة يتعلم المبتدئون في الصحافة، منذ الأيام الأولى بل الساعات الأولى في دراستهم، أن الجواب عنها هو الخبر. وكذلك يتعلمون أن الجواب عنها غير كاف ما لم يقترن بشروط على رأسها الدقة التي لا تكون إلاّ بالتثبت في الوقائع والأقوال عند استقائها وصياغتها ثم نشرها.

وإذا كان لا بد من مثال فإن الصحف التونسية لم تكن دقيقة أبدا، يومي 16 و17 يوليو، في نشر خبر القتل الذي جدّ في مدينة سوسة، شرق البلاد. فالقول إن "تفاصيل الحادثة تتمثل في أنّ محاميا أطلق النار على شاب عند تفطنه لمحاولة سرقة منزله فأرداه قتيلا" قول غامض يثير كوكبة من الأسئلة وهو إخلال بمبادئ المهنة وبأخلاقياتها.

إن الدقة في الصحافة مسألة جوهرية إلى حد أن البعض يطلق على الصحافة مهنة تحري المعلومات. ويمكن تعريف الدقة بمعيارين أساسيين وهما ألاّ يترك الناشر أي سؤال، يمكن أن يتبادر إلى ذهن القارئ، بلا جواب أولا، وأن يغلق باب التأويل في ذهنه في شأن ما نشره ثانيا.

وأبواب التأويل كثيرة والأسئلة متعددة في هذا المثال. فما الذي ينبغي أن نفهمه من القول "محاولة سرقة منزله"؟ إن مجرد السؤال يفتح باب التأويل لأن القارئ يعلم أن المحاولة تقتضي إما النجاح وإما الإخفاق. وإذا فُهم من السياق أن محاولة السرقة فشلت لأن الشاب مات يكون الصحافي أخطأ بالضرورة لأن أقوال مطلق النار ومحاميه تتحدث عن حدوث السرقة فعلا.

وتزداد الأمور غموضا بالقول إنه "أطلق النار عند تفطنه للسرقة" بما يعني أن إطلاق النار جرى أثناء "محاولة السرقة". ويصبح المعنى عندئذ معنى قانونيا يورط المحامي ويضعه موضع من لا يدافع عن نفسه دفاعا مشروعا. وقد نشر المحامون الأربعاء 17 يوليو بيانا موجها للإعلام يستنكرون "ما احتوته من تجن صارخ وخطير في حق المحامي".

ولا يمكن للقارئ ألاّ يتساءل عمن كان مذنبا، هل المحامي أم الشاب؟ وقد ظهر ذلك على فيسبوك عندما انقسم الناس قسمين أحدهما يبرئ المحامي وآخرهما يتهمه. وإن لم تكن مهمة الصحافي أن يقول للناس إن عمرا بريء وزيدا مذنب فإنه مطالب بالتحري وبالدقة ليساعدهم على الفهم وعلى بناء موقف.

ويبقى عمل الصحافي محفوفا بالمخاطر إذْ لا شيء يقول إن رواية مطلق النار ومحاميه هي الواقع. وليست تلك دعوة لإنكار قوليهما بل إن الصحافي ملزم أحيانا كثيرة بالتريث. فميثاق الصحافيين البلجيكيين مثلا، وهو من أجود المواثيق، ينص في بنده الرابع على أن الأخبار التي تقتضي نشرا عاجلا لا تعفي الصحافي من التحري والتدقيق.

صحيح أن التحري في بعض التفاصيل يقتضي وقتا طويلا وصحيح أنه لا يمكن انتظار التثبت من بعض الوقائع الأخرى إلا بعد سنوات، وذلك شأن الأمن والقضاء، غير أنه لا مبرر يتيح للصحافي ألاّ يذكر مثلا موقع الطلقة في جسم "الشاب" وهو أحد الأجوبة عن السؤال أين مثل الجواب عن أين أطلقت النار، هل في غرفة النوم أم في الحديقة أم في الشارع؟ ولماذا جاءت الأخبار الأولى بلا جواب عن السؤال متى؟ هل كان ذلك يحتاج إلى جهد كبير ونحن نعلم أن للوقت تأثيرا شديدا في فهم الواقعة وفي تحديد المسؤوليات؟

ثم لماذا الحديث أصلا عن محام وشاب في الأخبار الأولى؟ فكيف كان يُذكر مطلق النار لو كان معلما أو نجارا أو حدّادا أو بنّاء؟ وما معنى شاب؟ هل على القارئ أن يؤول إن كان سنه دون العشرين أم بينها وبين الثلاثين أم فوق ذلك وإلى أي حد؟ تلك مسائل وجب على وسائل الإعلام تحديدها بدقة في مواثيق تحريرية لا يخرج عنها أحد أبدا.

يقول بيل كوفاك وتوم روزينستيل في كتابهما مبادئ الصحافة إنه "لم يعد كافيا أن نورد الوقائع بدقة، بل أصبح واجبا أن نورد كذلك الحقيقة عن الوقائع". وليس ذلك من باب الترف اللغوي. فيوم 30 ديسمبر 2018 نشرت النيويورك تايمز تحقيقا يكشف أن الجيش الإسرائيلي قتل عمدا المسعفة الفلسطينية الشابة رزان النجار. دقق الصحافيون في ألف مقطع فيديو أخذوها ممن كانوا هناك يوم الواقعة. وبذكرهم ذلك في المقال أقاموا الدليل للقراء على أنهم لم يوردوا وقائع دقيقة فقط بل أوردوا الحقيقة عن الوقائع.

وليس غياب الدقة شأنا صحافيا تونسيا صرفا، وإن كان أمرا مقلقا ظهر جليا في مثال المحامي لأنه أثار قضية الدفاع المشروع عن النفس، بل هو شأن يمس الصحافة شرقا وغربا وبطرق شتى. لذلك يكون من المهم أن ندرك جيدا أن الصحافة تتفرد عن أشكال التواصل الأخرى، مثل العلاقات العامة والإعلان وحتى الدعاية، بأنها مهنة التحري والدقة.

يوم 5 فبراير 2003 نشرت وسائل الإعلام التي أمكن الاطلاع عليها ، شرقيها وغربيها، ما معناه أن وزير الخارجية الأميركية، كولن باول، عرض في مجلس الأمن صورا لأقمار صناعية "تثبت" أن العراق يملك أسلحة دمار شامل. فمن قال لهؤلاء إن الصور التي عرضها كانت لأقمار صناعية؟ وكيف لهم أن ينصبوا أنفسهم محامين عن كولن باول بتحمّلهم مسؤولية الإقرار بأن الصور التي لا يعلمون مأتاها "تثبت" وجود الأسلحة؟ فهناك فرق بين الإثبات وبين قول وزير متحامل.

فالدقة ليست مسألة تحقق فقط بل هي مسألة صياغة أيضا. لقد كان بإمكان ناشري خبر كولن باول إضافة كلمة واحدة تكفيهم شرّ صياغتهم بأن يذكروا أن كولن باول عرض صورا "قال" إنها تثبت أن العراق يملك أسلحة دمار شامل، والأمثلة كثيرة عن الغموض، والتحريف أحيانا وتلك مسألة أخرى، في نقل الوقائع والأقوال.

إن النقل والصياغة بدقة لا يعني دائما أن الصحافي قدم الحقيقة لقرائه لأن ذلك لا ينتج بالضرورة مضمونا ذا معنى بل هو إعادة بناء صورة مجتزئة من واقع أكثر تعقيدا ولذلك يحتاج المضمون أيضا إلى ما يسمى خلفية أو سياقا. صحيح أن رد فعل عدد من أهل القانون في شأن قضية المحامي جعل الصحافة تنتبه إلى أن الخبر لا يفهم بمعزل عن المجلة الجزائية وبنود الدفاع المشروع عن النفس غير أنه ما كان ينبغي للصحافة انتظار رد الفعل الذي جاء بعضه تقريعا.

يشبه الباحث والصحافي الأميركي ملفن منتشر في أحد كتبه، بعد الحديث عن الأسئلة الستة، سياق الخبر بالأوكسجين الذي لا نشعر بقيمته إلا عندما نفقده.

الدقة في الصحافة ليست ترفا لغويا